

المقدسات والأوقاف المسيحية في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني

- د. شروق محمد أحمد عاشور
- د. فرج الله أحمد يوسف

دور بطريركية القدس الأرثوذكسية في ضياع الأوقاف المسيحية:

أنشئت بطريركية القدس الأرثوذكسية سنة ٤٥١م، وعندها أصبح للكنيسة الأرثوذكسية أربع بطريركيات هي من حيث تدرجها الكهنوتي: القسطنطينية (عاصمة الدول البيزنطية)، والإسكندرية (وكانت كنيسة الحبشة تتبعها)، وأنطاكية، التي كانت مدينة أنطاكية مركز كرسياها. لكن لما انحطت المدينة انتقل الكرسي البطريركي إلى دمشق سنة ١٥٢٩م.

وكان البطاركة الذين يجلسون على كرسي بطريركية القدس منذ إنشائها من أبناء البلاد العرب، ومنهم على سبيل المثال صفرونيوس الذي سلم المدينة المقدسة إلى الخليفة عمر بن الخطاب لما استعاد العرب المسلمون الشام من الاحتلال البيزنطي، ولما استولى الصليبيون على القدس سنة ١٠٩٩م ألغوا البطريركية الأرثوذكسية وأقاموا في البلاد بطريركية لاتينية تابعة لبابا الفاتيكان واستولوا على أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية. لكن الكرسي البطريركي الأرثوذكسي ظل قائماً إذ كان البطريرك لاجئاً دائماً في القسطنطينية حتى تم تحرير القدس، ولعله تولى الكرسي المقدسي في المنفى أحياناً بطاركة يونان لكن بعد عودة البطريركية إلى القدس عاد تولي الكرسي البطريركي إلى العرب.

تملك الكنيسة الأرثوذكسية ما يعادل ٧% من أراضي فلسطين، و ٢٧% من أراضي القدس، وهي عبارة عن أوقاف أوقفها المسيحيون العرب على الأماكن المقدسة.

ويحكم الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية الآن قانون أردني خاص يسمى (قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية) صادر في سنة ١٩٥٨م.

وجاء في المادة الثانية الفصل الثاني من القانون عن واجبات البطريرك.

١- البطريرك هو الرئيس الأعلى للكنيسة الأرثوذكسية في الكرسي البطريركي المقدسي وممثلها و رئيس مجمعها المقدس ومجلسها المختلط ورابطة اتحادها مع الكنائس الأرثوذكسية المستقلة ويتمتع بالحقوق والامتيازات المذهبية وله الولاية

• أستاذ مساعد بأكاديمية المستقبل

•• باحث بدار القوافل بالرياض

العامّة على ما في الكرسي البطريركي المقدسي من أديرة وكنائس ومدارس وهيئات ولجان طائفية وأوقاف خيرية سواء كانت داخل البلاد أو خارجها .

البطريرك (وفقاً للقانون) مكلف بما يلي:

أ- إجراء جميع المراسيم الدينية على الوجه المقتضى في الأوقات المرسومة لها في الكنائس والمزارات العائدة للبطريركية بالانفراد أو بالاشتراك مع طوائف أخرى. حفلت الوثائق القبطية بالعديد من حجج الأوقاف المرصودة في القدس، ولم يكن الوقف حكراً على الأماكن المقدسة في المدينة من جانب أثرياء الأقباط، بل كانت معظم الأوقاف القبطية في القدس مرصودة لصالح الطبقة الوسطى القبطية، ومن هنا يوجد العديد من حجج الوقف القبطي التي تشتمل على وقف عمارات صغيرة، أو حتى جزء من عقار، وهي ظاهرة واضحة في الأوقاف القبطية، واختلقت أوضاع الأوقاف القبطية المرصودة، فبعضها كان مرصوداً على الواقف ثم على النسل والذرية، على أن تؤول في حالة انقطاع الذرية إلى الكنيسة في القدس، وبعضها الآخر يتم رسده على بعض الأديرة القبطية في مصر، كما كان هناك بعض الأوقاف المرصودة مباشرة للكنيسة، وبصفة عامة كان معظم الأوقاف القبطية المرصودة للكنيسة توضع تحت إشراف البابا القبطي في القاهرة، وينوب عنه في ذلك المطران القبطي في القدس، ولكن في حالات نادرة وقف بعض الأقباط أوقافاً على الحرم القدسي بصفة عامة دون تخصيص لدير أو كنيسة معينة، وفي هذه الحالة توضع هذه الأوقاف تحت إشراف "ناظر أوقاف الحرم القدسي" وهو من المسلمين.

ودأبت الكنيسة على بيع الأراضي المملوكة لها للصهاينة خاصة في القدس بقسميها الغربي والشرقي، ومن المباني التي شيدت على أراضٍ مشتراة أو مؤجرة لسنوات طويلة من الكنيسة الأرثوذكسية: (الكنيست الصهيوني، ومقر رؤساء الكيان الصهيوني)، وفي الوقت نفسه تقوم الكنيسة التي يسيطر عليها القساوسة اليونانيين بإبعاد القساوسة العرب من المناصب العليا، وفي سنة ٢٠٠٢م أيرينيوس الأول اختير بطريركاً للكنيسة الأرثوذكسية.

وفي مارس (آذار) ٢٠٠٥م أقدم أحد مساعدي أيرينيوس الأول على بيع أراضٍ تملكها الكنيسة الأرثوذكسية في القدس إلى شركة تتبع منظمة عطيرت كوهنيم الصهيونية، وعلق مروان طوباسي عضو المجلس المركزي لكنيسة الروم الأرثوذكس على عملية البيع بقوله: (هذه أراضٍ فلسطينية وليست في كريت أو اليونان).

وفي عددها الصادر في ٢٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٥م نشرت صحيفة معاريف صورة الاتفاق الذي أبرمه المسئول الملي في الكنيسة الأرثوذكسية بالقدس نيكولاس بابا ديموس مع محامي الشركة الصهيونية في ١٦ أغسطس (آب) ٢٠٠٤م، ومن ضمن وثائق الاتفاق توكيل يسمح بموجبه أيرينيوس الأول لبابا ديموس بإبرام الصفقة وتأجير فندق إمبريال والبتراء الواقعين في ميدان عمر بن الخطاب بباب الخليل

والمباني المجاورة لهما إلى الشركة الصهيونية لمدة ١٩٨ سنة، والتوكيل موثق لدى مكتب المحامي الصهيوني يعقوب ميرون وقد صدر في يونيو (حزيران) ٢٠٠٤م. وتفاعلت الأزمة وفقد معها إيرينيوس الأول كرسيه، وتم انتخاب ثيوفيلوس الثالث بدلاً منه، لكن سلطات الكيان الصهيوني لم تعترف به فقدم التماساً إلى المحكمة العليا الصهيونية، لكن السلطات الصهيونية اشترطت تصديقه على الصفقة للاعتراف به.^١

سار البطريرك ثيوفيلوس الثالث على نهج سلفه مما حدا بالعرب الأرثوذكس في فلسطين إلى عقد اجتماع في عمان في مايو (أيار) ٢٠٠٧م ووجهوا في نهاية الاجتماع رسالة إلى ملك الأردن عبدالله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس يناشدونهما التدخل من أجل إنقاذ أوقاف الكنيسة، ومما جاء في البيان: (مر عامان على انتخاب غبطة البطريرك ثيوفيلوس الثالث وقد علقنا عليه آمالاً كبيرة لتصويب الأمور داخل البطريركية المقدسية، ولكن لم يقم بتنفيذ أي شيء وأنه لا يلتفت إلى أمور الرعية، والله وحده يعلم بما يحدث بأوقاف الكنيسة وأملأها)، وطالب البيان بأن يقوم البطريرك جرد فوري وكامل لأوقاف الكنيسة في القدس، وعزل المحامي رامي المغربي من موقعه ومن كافة مسؤولياته داخل البطريركية، لعلاقاته المشبوهة مع المؤسسات الاستيطانية الصهيونية وخاصة مؤسسة عطيرت كوهنيم.

ويقود الأمير غازي بن محمد مستشار الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية تحركاً يهدف للحفاظ على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية وأوقافها، ومن أجل ذلك تقدم بطلب إلى البطريرك ثيوفيلوس الثالث بمنع تأجير أية أراض أو عقارات للصهاينة وإبلاغ الأردن بمواعيد انتهاء اتفاقيات الإيجار المبرمة مع الكيان الصهيوني، وقد أثار هذا التحرك السلطات الصهيونية فوصفته صحيفة هآرتس بـ(حملات الأردن الصليبية)، وقالت بأن الأمير محمد أعد خطة للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين.

اتهمت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي في فلسطين البطريرك ثيوفيلوس، والبطريركية الأرثوذكسية المقدسية بالمساهمة في تهويد القدس، والتفريط بالمزيد من الأرض المحاذية لدير مار إلياس. وطالبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي البطريرك ثيوفيلوس بإلغاء الصفقات والاجتماع بها للتداول بالأمر، وطالبت بتنفيذ تعهداته الخطية للعرب الأرثوذكس، وقالت اللجنة في بيان صدر في الثامن من أغسطس (آب) ٢٠٠٩م: (أنه نتيجة للصراع الذي وصل إلى أروقة المحاكم، بين شركتي "بارا"، "تليبوت الجديدة" اليهوديتين الإسرائيليتين حول من لها الأحقية بنهش أوقاف الطائفة العربية الأرثوذكسية وأملأها تم كشف حقيقة التفريط بأرض وقفية من قبل البطريركية المقدسية محاذية لمنطقة دير مار إلياس في القدس على الطريق

^١ - يوسف، فرج الله أحمد: اغتصاب تاريخ فلسطين وآثارها. (كتاب المؤتمر الثامن للاتحاد العام للأثريين العرب، القاهرة ٢٠٠٥م) ص ٦٨٢-٦٨٣.

الواصل بين بيت لحم والقدس . وكان البطريرك السابق إيرينيوس وقّع صفقة بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٧م مع شركة "بارا" يمنحها حق إدارة أملاك للبطريركية بحرية مطلق، بما فيها المُلْك المذكور وهو معزول ومحاصر ... أما البطريرك الحالي ثيوفيلوس والذي يدّعي على لسان الناطقين الرسميين باسمه ومحامييه أنه يسترجع الأملاك من المستوطنين ويلغي مصادرات وصفقات وقّعها سابقه إيرينيوس بحجة عدم شرعيته فقد سارع إلى توقيع صفقة على الأرض ذاتها مع شركة "تليوت الجديدة" .. أما الصفقات فقد جرت بالسابق وهي مستمرة اليوم وبوتيرة تصاعدية وفي منطقة القدس بالذات - في باب الخليل، والطالبية، ورحافيا، والشماعة، ومنطقة سكة القطار، ومنطقة فندق الملك داود، والأنصاري وغيرها وصولاً إلى مار إلياس، وأبو غنيم. الأمر الذي يصّب مباشرة لصالح مخطط استكمال تهويد القدس العربية... وكل ذلك في إطار مخطط تصفية أوقاف الطائفة وأملاكها بموافقة قيادتها الروحية مقابل " ثلاثين من الفضة" لا تذهب طبعاً لصالح الرعية. بل لا تعلم الرعية ومؤسساتها العلمانية أصلاً بهذه الصفقات إلا صدفه، ولا يعقل استمرار الراعي بالتفريط بأملاك الرعية).^٢

وأكد البيان أن البطريرك ثيوفيلوس وقّع هذه الصفقة بتاريخ الثامن والعشرين من أبريل (نيسان) ٢٠٠٩م، والجدير بالذكر أن شركة "تليوت الجديدة" جرى تأسيسها يوم السابع والعشرين من أبريل (نيسان) ٢٠٠٩م.^٣

قامت الكنيسة في ١٠ مارس (آذار) ٢٠١١م ببيع كامل الأوقاف المسيحية في ٨٥ قطعة أرض بالقدس في أحياء الطالبية، ومنطقة حديقة الجرس، ومتحف إسرائيل، والكنيس الكبير، ومحطة القطار، ومنطقة أبراج ولفسن.

وفي ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٢م أدانت المحكمة المركزية في القدس الغربية رجل أعمال صهيوني بعدة تهم فساد تتعلق بالاستيلاء على أراض تابعة للبطريركية الأرثوذكسية في القدس الغربية، وتبين من قرار المحكمة أن الرجل قام بعمليات تزوير مستندات ووثائق تمنح الصهاينة في عدد من أحياء القدس الغربية فرصة استئجار الأرض التابعة لأوقاف الكنيسة وأقاموا عليها منازلهم على اعتبار أنها مؤجرة من الكنيسة لمدة ٩٩ عاماً.

كشفت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي الذي يمثل المسيحيين العرب الروم الأرثوذكس في فلسطين والأردن في أبريل (نيسان) ٢٠١٤م عن قيام بطريرك الروم الأرثوذكس ثيوفيلوس الثالث بتحويل ملكية ٧١ دونماً في منطقة مار إلياس الواقعة بين القدس وبيت لحم لشركة "تليوت" الصهيونية التي ستقيم عليها مرافق سكنية وتجارية وفنادق، وستحصل الكنيسة على ١٥% من ريعها، وحاول المتحدث باسم البطريركية عيسى مصلح نفي تعاون البطريركية مع السلطات الصهيونية للاستيلاء

٢ - عرب ٤٨

٣ - عرب ٤٨

على الأوقاف بقوله: (إن الصفقة تمت لإنقاذ الأرض من الاستيلاء عليها، وأن بلدية القدس صبغتها باللون الأخضر تمهيدا لمصادرتها)، وأضاف أن البطريركية تهدف إلى تأمين ١٢.٠٠٠ وحدة سكنية لأبناء الرعية). لكن المؤتمر الأرثوذكسي كذب هذه الإدعاءات وأكد على التحالف بين الصهاينة والبطريركية للاستيلاء على الأوقاف.^٤ واعتصم المئات من أبناء الطائفة الأرثوذكسية في الأردن أمام كنسية الروم الأرثوذكس في منطقة الصوفية بعمان، احتجاجًا على سياسات بطريرك القدس والأردن ثيوفيلوس الثالث. وطالب المعتصمون بتعريب الكنسية من قبضة البطاركة اليونان، وقالوا: (أن البطريرك ثيوفيلوس يتعامل مع أراضي المقدسات في القدس وكأنها ملكه).

يدفع أرثوذكس الأردن وفلسطين ثمن الهيمنة اليونانية على بطريركية القدس للروم الأرثوذكس، التي يبلغ عمرها ٤٨٠ عامًا، وأنتجت غياب جامعات لاهوت للرعية العربية، وفرضت على من يرغب بالدراسة الالتحاق بجامعة البلمند في لبنان أو السفر إلى اليونان.

وفي خاتمة أشد خطورة، يدفع العرب مجتمعين ثمن الهيمنة اليونانية، فالأرض العربية يتم تهويدها عبر وسائل عدة، من بينها بيع البطاركة اليونانيين أراضي الوقف الأرثوذكسي للإسرائيليين أو التأجير طويل الأمد.^٥

الاعتداءات الصهيونية على الأوقاف المسيحية:

القدس:

ومن الكنائس التي تعرضت للانتهاك على أيدي الصهاينة في القدس: **الكنيسة الأرمنية للقديس المنقذ**: شيدت في القرن الخامس عشر الميلادي، وتخص البطريركية الأرمنية في القدس، واستولى عليها الصهاينة سنة ١٩٤٨م، وحولها الصهاينة موقعًا عسكريًا خلال حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وواصلوا انتهاكهم لها بنش قبور أربعة عشر من بطاركة الأرمن كانت موجودة في ساحاتها. كما تعرضت الصور الدينية للتدمير ونزعت من الحيطان البلاطات الزخرفية التي تصور موضوعات دينية وتعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وتم تحويل جزء من ساحة الكنيسة إلى ملهى ليلي.

كنيسة القيامة: فرضت سلطات الاحتلال الصهيوني قيودًا وإجراءات أمن مشددة لتحول دون وصول المصلين إلى كنيسة القيامة في القدس في عيد القيامة فلم يتمكن الآلاف من الفلسطينيين والأجانب من الوصول إلى كنيسة القيامة للاحتفال بسبت النور (١٩ أبريل "نيسان" ٢٠١٤م).

٤ - عرب ٤٨

٥ - عرب ٤٨

٦ - رانية الجعبري، صحيفة السفير، ٢١ أكتوبر ٢٠١٤م

وكانت منظمات وطوائف مسيحية فلسطينية قد رفعت دعوى في فبراير (شباط) ٢٠١٤م أمام المحكمة العليا في الكيان الصهيوني للمطالبة بوقف القيود والإجراءات التي تنفذها الشرطة الصهيونية في القدس التي ردت بأنها إنها تفرض قيوداً على الوصول إلى كنيسة القيامة للحفاظ على السلامة والأمن خلال أسبوع الآلام.

ووصف باسم خوري وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق الإجراءات الصهيونية بأنها: (فقط للتكليل). هو فقط لإثبات بأنهم هم قوات الاحتلال. يجب أن لا ننسى أنه هذا الموضوع هو كل سنة يزيد عن السنة التي قبلها بدءاً بالإغلاق.. بمنع وصول المحتفلين بالأعياد من المناطق المحيطة بالقدس.. كان بالضفة الغربية بالأساس.. من بيت لحم ورام الله وثم استمر. وكل سنة يزيد حتى نصل إلى مرحلة أنه لا في أعياد في القدس. هي فقط إثبات وجود لأنه هم القوى المحتلة وهم يقرروا ماذا يفعلون. الحديث عن السلامة والأمن وإلى آخره احتقلنا لآلاف السنين ولم نسمع أي مشكلة أو عن أي موضوع أمني).

ويجتمع الزائرون في كنيسة القيامة في القدس عصر يوم سبت النور حيث يدخل بطريرك كنيسة القدس الأرثوذكسية المكان الموجود فيه قبر السيد المسيح. وفي تمام الساعة الثانية عصرًا تدخل أشعة الشمس من طاقة في سقف الكنيسة لتضيء مصباحًا موضوعًا في مكان القبر.

ويعد ثوان من كشف البطريرك عن النار المقدسة ينتشر الضوء سريعًا في أرجاء الكنيسة حيث يوقد كل مصل شمعاً مصل آخر ثم يبدأ بإقناد شموع المصلين الموجودين خارج الكنيسة.

ومنعت الشرطة الصهيونية روبرت سري. مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط يوم السبت ١٤ أبريل (نيسان) ٢٠١٤م من حضور طقوس سبت النور في كنيسة القيامة، وقال سري في بيان وتصريحات نشرتها وكالة رويترز: (إن ضباط أمن إسرائيليين منعوا مجموعة مصليين فلسطينيين ودبلوماسيين كانوا في موكب قرب الكنيسة زاعمين أن لديهم أوامر بهذا الشأن)، وأضاف: أنه انتظر مع دبلوماسيين من إيطاليا والنرويج وهولندا لنصف ساعة عند حاجز بينما تجاهل الضباط طلبه للتحديث مع مسئولين أكبر.

ورفضت سلطات الاحتلال شكوى الأمم المتحدة وتذرت بأنها أبعدت الناس كإجراء للسيطرة على الحشد، وأن ما جرى للدبلوماسيين حادث صغير باستثناء الدفع والتدافع، ووصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الصهيونية بيان روبرت سري بأنه: (يعاني من مشكلة خطيرة في تقدير الأمور).

وجاء في بيان أصدره حنا عيسى. أمين عام الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات في ١٩ أبريل (نيسان) ٢٠١٤م: (أن المعاني السامية لعيد القيامة المجيد فرصة لتعميق وتجسيد الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات في وطننا فلسطين ووطن الديانات السماوية التي انطلقت منه إلى جميع أنحاء العالم يزداد إيماننا وترسخ

قناعتنا بأن الظلم زائل والقهر باطل وأن العدوان سيخضع لصوت الحق والعدل.. إن النضال المرير الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المقدسة والتضحيات التي يقدمها على طريق الحرية ودحر الاحتلال ورفع الحصار الجائر على قطاع غزة سيستمر.. سنظل كما كنا دومًا في طليعة النضال الوطني من أجل حريتنا واستقلالنا وترسيخ الوحدة الوطنية وإدانة العنصرية ولن تزيدنا الغيوم السوداء التي يرسلونها إلى سمائنا إلا تصميمًا على الدفاع عن وطننا ووحدة شعبنا وآماله^٧.

كنيسة ودير مار إلياس: في سنة ١٩٦٧م اعتدى الصهاينة على الكنيسة والدير الواقعة في الطريق بين القدس وبيت لحم، وقاموا بتكسير مقاعد الكنيسة ونهبوا الأيقونات المقدسة الأثرية، وأثاث الدير والأواني المقدسة، وكان الدير قد تعرض للصف خلال حرب يونيو (حزيران) وعثر على مقتنياته معروضة للبيع في أسواق تل أبيب، واضطر المسؤولين عنه إلى شرائها فيما بقي قسم منها مفقودًا.

كنيسة القديس يوحنا القديمة بعين كارم: حطم الصهاينة أبواب الكنيسة ونوافذها وسرقوا محتوياتها، وكتبوا على جدرانها عبارات نابية، كما عمدوا إلى إجراء تعديلات في لوحة للرسم الإيطالي روفائيل للسيدة العذراء والطفل يسوع، وتنتهك تلك التعديلات قداسة السيدة العذراء والسيد المسيح.

المركز الدولي للكتاب المقدس: أحرق الصهاينة المركز الواقع على جبل الزيتون بالقدس وفي سنة ١٩٧٣م ثم أقدموا في السنة التالية على إحراق أربعة مراكز مسيحية أخرى في المدينة.

مقبرة كنيسة السيدة مريم: قام الصهاينة في سنة ١٩٧٤م بتجريف القبور في ساحة كنيسة السيدة مريم في الجثمانية وذلك لتعبيد طريق فوقها.

دير مار يوحنا: في أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٠م حاول الصهاينة الاستيلاء على الدير وهو من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس فقام نحو مئة وخمسون مستوطنًا يهوديًا بالاعتداء على الدير ورهبانه وتمكنوا من الاستيلاء على الدير ونقلوا إليه أمتعتهم، واستمر احتلالهم للدير مدة طويلة حتى أصدرت إحدى المحاكم الصهيونية قرارًا بإبعادهم وتسليم الدير للكنيسة الأرثوذكسية.

كنيسة الروم الأرثوذكس بجبل الزيتون: أقدمت السلطات الصهيونية على هدم كنيسة الروم الأرثوذكس سنة ١٩٩٢م بدعوى البناء دون ترخيص.

كنيسة الاتحاد: أقدم مستوطنون صهاينة في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٠م على إحراق الكنيسة الواقعة في شارع الأنبياء بالقدس. وقال زكريا المشرقي، وهو أحد رعاة الكنيسة إن المعلومات الأولية تشير إلى أن مجموعة من المستوطنين المتطرفين كسروا النافذة الخلفية للكنيسة المكونة من طابقين وألقوا زجاجات حارقة أدت إلى احتراق الطابق الأرضي بكافة محتوياته.

واعتبر المشرقي أن هذا الهجوم يهدف إلى زعزعة العلاقة بين الأديان السماوية، وإثارة الفتن بين رجال الدين في المدينة، وطرد الفلسطينيين وابتزازهم تحت وطأة الاعتداءات المتكررة على المواطنين وممتلكاتهم وأضاف أن هذه الكنيسة قديمة جداً، حيث يعود بناؤها إلى العام ١٨٩٧م، مشيراً إلى أنها كانت عبارة عن مبنى لكلية فلسطين للكتاب المقدس حتى العام ١٩٤٨م، حيث هُجر كل العاملين فيها إلى البلدة القديمة بعد النكبة الفلسطينية، حتى أعيد تأهيلها في العام ١٩٦٧م .

دير الأرمن: ذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في بيان أصدرته في السابع من فبراير (شباط) ٢٠١٢م أن البلدية الصهيونية في القدس ستقيم مركز تجاري وموقف خاص على أراضي تابعة لدير الأرمن في البلدة القديمة بالقدس المحتلة وتبلغ مساحتها أربعة دونمات .

كنيسة ودير المصلبة (وادي الصليب): في السابع من فبراير (شباط) ٢٠١٢م اعتدت مجموعة من المستوطنين الصهاينة على دير المصلبة التابع للكنيسة الأرثوذكسية وقامت بكتابة شعارات مسيئة للمسيحيين و تهديدات بالعنف، كما ألحقت أضراراً بمركبتين تابعتين للدير.^٨

و حمل ديمتري دلياني أمين عام التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة، حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن العمل الإرهابي مشيراً إلى أن ازدياد عدد الجرائم العنصرية التي يقوم بها المستوطنون هي انعكاس لفاشية حكومة الاحتلال التي توفر الحماية الجسدية و القانونية لعصابات الإرهاب اليهودي.

و أشار دلياني أن دير المصلبة يحمل أهمية دينية كبيرة، بالإضافة إلى تاريخه العريق حيث تم بناء هذا الدير الواقع على بعد ثلاثة كيلو متر جنوب غرب أسوار البلدة القديمة في القرن الخامس الميلادي و توالى عليه وفود الحجاج و العلماء و الشعراء من شتى أنحاء الأرض.^٩

الكنيسة المعمدانية: تعرضت الكنيسة الواقعة في القسم الغربي من مدينة القدس لاعتداء على يد متطرفين صهاينة هاجموا الكنيسة وكتبوا على جدرانها شعارات معادية للمسيحية، وذلك في العشرين من فبراير (شباط) ٢٠١٢م. ومن بين الشعارات التي كتبها المتطرفون اليهود باللغة العبرية "سنصلبكم" و"الموت للمسيحية"، كما كتبت شعارات على جدران الكنيسة تسيء للنبي عيسى عليه السلام وأمه مريم.

وقال أمين عام الهيئة الإسلامية المسيحية حنا عيسى لمراسل "قدس برس": (إن السياسة الإسرائيلية في مدينة القدس لا ترحم المسلمين أو المسيحيين، وأن الاحتلال يستهدف الوجود الفلسطيني في البلدة المقدسة. أن الاعتداء على الكنيسة، وهو الثاني من نوعه خلال أسبوعين، "يأتي في إطار الاعتداءات التي تنفذها مجموعة "دفع

^٨ - مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

^٩ - فلسطينيو ٤٨

الثلثن"، والتي تدعمها السلطات الرسمية للاحتلال، وهذا يشير أن إسرائيل لا تفرق في تهويد المدينة بين مسيحي ومسلم، وأنها تريد إيصال رسالة واحدة أن "هذه دولة للشعب اليهودي فقط.

وأوضح عيسى: (أن اكتفاء العالم العربي والإسلامي بالشجب، بينما تستمر إسرائيل في سياسة فرض الأمر الواقع عبر سحب الهويات المقدسية وتهويد المدينة وإجبار المواطنين على تهجير أنفسهم؛ هو أمر مرفوض وعلى جميع القوى في العالمين العربي والإسلامي إلى الوقوف في وجه هذه الموجة العنصرية ضد الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين لأنهم أصحاب قضية عادلة).^{١٠}

دير الرهبان الترابستيين: أحرقت قطعان من المستوطنين الصهاينة باب الدير الواقع في منطقة اللطرون غربي القدس فجر الرابع من سبتمبر (أيلول) ٢٠١٢م، وكتبوا شعارات معادية للمسيحية على الجدران، بحسب ما أعلنت الشرطة الصهيونية.

وقال المتحدث باسم الشرطة الصهيونية ميكي روزنفيلد: (إن باب الدير الخشبي أحرق تماما ليل الاثنين الثلاثاء ٣ - ٤ سبتمبر، وكتبت شعارات معادية للمسيحيين على الجدران إلى جانب شتائم ليسوع المسيح، وكتب اسم (ميغرون)، وهي أكبر بؤرة استيطانية عشوائية أخلت في الثاني من الشهر نفسه، وكانت مقامة على أراضي محافظة رام الله.

وأدانت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، العمل الجبان، وكتابة شعارات معادية للمسيحيين، والتطاول على السيد المسيح عليه السلام، وأكدت الهيئة وجود مخطط صهيوني عنصري متطرف يهدف إلى نشوب حرب دينية بين المسلمين، والمسيحيين من جهة، واليهود من جهة أخرى، وتحويل الصراع القائم من صراع سياسي إلى صراع ديني بحت، ودعت إلى ضرورة وقف الاعتداء على المقدسات ودور العبادة واحترام جميع الديانات. محملة حكومة الاحتلال وحاخاماته المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال الإجرامية.

وأصدر مجلس الأساقفة الكاثوليك بياناً حول الاعتداء على دير اللطرون جاء فيه:

(استفاق المسيحيون هذا الصباح، الثلاثاء، ٤ أيلول ٢٠١٢ ليكتشفوا باشمزاز كبير أنهم أصبحوا مرة أخرى هدفاً لقوى الحقد في المجتمع الإسرائيلي. في الساعات المبكرة من هذا الصباح، أحرقت بوابة دير الرهبان المعروفين باسم "الرهبان الترابستيين" في دير اللطرون وكتبت على الجدران عبارات تجديفية.

رهبان دير اللطرون يكرسون حياتهم للصلاة والعمل. ويؤم الدير مئات الإسرائيليين اليهود في نهاية كل أسبوع، ويستقبلهم الرهبان بكثير من المودة. وتعلم

عدد من الرهبان اللغة العبرية ويعملون للتفاهم المتبادل والمصالحة بين اليهود والمسيحيين بحسب تعاليم الكنيسة الكاثوليكية.

مع الأسف ما حصل في اللطرون هو اعتداء آخر في سلسلة اعتداءات على المسيحيين وأماكن عبادتهم. ما الذي يحصل اليوم في المجتمع الإسرائيلي ليجعل المسيحيين كبش فداء وهدفاً لمثل هذا العنف؟ الذين كتبوا هذه الكتابات المليئة بالحق قد يكون أنهم عبّروا بذلك عن غضبهم لسبب تفكيك بعض المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. ولكن لماذا يصبّون غضبهم على المسيحيين وأماكن العبادة المسيحية؟

ونتساءل: ما "تعليم الاحتقار هذا" تجاه المسيحيين الذي ينشئون عليه في مدارسهم وبيوتهم؟ ولماذا لا يتم العثور على المجرمين ولا يقدمون إلى العدالة؟ في هذا الصباح، المسيحيون في إسرائيل يطرحون أسئلة عديدة في المهم وبحثهم عن العزاء وعمّن يضمن لهم الطمأنينة والأمن؟. حان الوقت للسلطات أن تعمل وأن تضع حدّاً لهذا العنف الذي لا معنى له، وأن تبدأ بتعليم آخر هو "تعليم احترام الآخر" في المدارس لكل من يقولون إن هذه الأرض هي مكان سكناهم).

كنيسة دور متسيون: أقدم متطرفون صهاينة من عصابات (دفع الثمن) في ٣١ مايو (أيار) ٢٠١٣م على خط شعارات عنصرية ورسومات بذئنة على جدران الكنيسة، وذلك في إطار تصاعد هجمات هذه العصابة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.^{١١}

دير قرية بيت جمال: أصدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بياناً في ٢١ أغسطس (آب) ٢٠١٣م نددت فيه بقيام الصهاينة بمحاولة إحراق الدير وتدنيس حرمة حيث قامت المنظمة الصهيونية المعروفة باسم (دفع الثمن) بإلقاء زجاجات حارقة على الدير، كما سجلت على جدرانه كتابات عنصرية ضد العرب، وجاء في بيان المؤسسة: (لقد بات من الواضح أن هناك عصابات إجرامية إسرائيلية، تقوم بالاعتداء الممنهج على المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وكان آخرها محاولة إحراق دير مسيحي في قرية بيت جمال، نحن نحمل المؤسسة الإسرائيلية الرسمية مسؤولية هذا الحادث، والحوادث السابقة، بل ونعتبرها تشجع بشكل ضمني هذه الاعتداءات، لكننا نؤكد أننا سنواصل الدفاع عن مقدساتنا الإسلامية والمسيحية على حد سواء في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ولن تزيدنا هذه الاعتداءات إلا تمسكاً بحقنا وأوقافنا ومقدساتنا).

ويقع دير بيت جمال (الحكمة) إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس، وهو دير لاتيني عربي وقد شيده الآباء الساليزيون سنة ١٨٨١م، ويوجد به كنيسة ومدرسة زراعية، وتضم القرية مسلمين ومسيحيين، ويوجد بالدير بقايا كنيسة أثرية وأرضها مرصوفة بالفسيفساء، وبه عدة ومدافن.

وقام البطريرك فؤاد طوال. بطريرك القدس لللاتين بزيارة الدير والتضامن مع الراهبات، وعبر البطريرك عن استهجانه من استمرار مثل هذه الاعتداءات.^{١٢}
كنيسة السيدة العذراء: قالت بطريركية اللاتين في القدس فإن عبارة: (الموت للعرب وللمسيحيين ولكل من يكره إسرائيل) كتبت بالعبرية في الخامس من مايو (أيار) ٢٠١٤م على مكتب مجمع الأساقفة في كنيسة السيدة العذراء بالقدس إلى جانب رسم نجمة داود.

وأضافت البطريركية: (إن كنيسة السيدة العذراء والمباني التابعة لها هي ملك الفاتيكان وهذا الاستفزاز يأتي قبل أسبوعين من زيارة البابا فرنسيس للأراضي المقدسة وللقدس، أن الأساقفة قلقون جدًا لعدم توفر الأمن وغياب التفاعل على الساحة السياسية وتخشى تصاعد العنف... إن الإرهاب بدأ برسوم على الجدران ثم انتقل إلى ثقب إطارات السيارات وصولاً إلى مختلف الأفعال المهجية ونهب الممتلكات والاعتداء على رموز مسيحية. وإزاء غياب أو ضعف الملاحقات مر الهمج إلى التهديدات الشخصية... إن رؤساء جميع الكنائس في الأراضي المقدسة يستعدون للقيام بسلسلة تحركات تهدف إلى إعلام الرأي العام المحلي والعالمي وتحميل السلطات ومسئولي النظام مسؤولياتهم).^{١٣}

مسجد النبي داود (غرفة العشاء الأخير): ذكرت الصحيفة الرسمية للفاتيكان (فاتيكان إنسايدر) توقيع اتفاق قريب بين الكيان الصهيوني والفاتيكان، يتسلم بموجبه مواقع في ما يسمى "قبر داود" (مسجد النبي داود) في القدس، وتتفي السلطات الصهيونية الاتفاق وتحاول التغطية عليه.

وبحسب أندرا تورنيلي مراسل صحيفة (فاتيكان إنسايدر) فإن الاتفاق يتضمن شقين: الأول: تنازل الحكومة الصهيونية عن تحصيل الضرائب بما في ضريبة المسققات (أروننا) لكافة الكنائس والأماكن المقدسة ودور العبادة والمقابر. والثاني: تسليم ما يعرف بـ (غرفة العشاء الأخير)، التي تقع فوق ما يسمى "قبر داود" (مسجد النبي داود) لإدارة الرهبنة الفرنسيسكانية.

وبحسب المراسل فإن مصير الموقع الذي أقام فيه السيد المسيح العشاء الأخير، هو قضية جوهرية في المفاوضات بين الكيان الصهيوني والفاتيكان، مشيرًا إلى أن ممثل الحكومة الصهيونية في الاتصالات مع الفاتيكان هو نائب وزير الخارجية زئيف إلكين.

من جهته يقول إلكين إن هذه القضية لم تطرح في المفاوضات مع الفاتيكان منذ أن تسلم مهام منصبه. وأنه سبق وأن نوقشت القضية في عهد سلفه داني أيلون وأنداك توصل الطرفان إلى اتفاق.

١٢ - مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

١٣ - عرب ٤٨

ويضيف إلكين إن خلفية الاتفاق هي اتفاق اقتصادي قديم يعود إلى عشرين عامًا، ويتطرق إلى الضرائب وادعاءات الملكية المختلف عليها. ولدى إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين جرى الحديث عن توقيع اتفاق اقتصادي لتسوية قضايا اقتصادية ذات صلة بنشاط الكنيسة.

ويقول أيضا إنه رغم مرور عشرين عامًا لم يوقع على الاتفاق، وهو الآن في مرحلة متقدمة، بيد أن التوقيع عليه لن يكون خلال شهرين بالتأكيد، وإنما خلال سنة أو سنتين. كما يشير إلى أن الاتفاق يتضمن تسوية مكانة الكنيسة الكاثوليكية بحيث تكون مماثلة لمكانة باقي الطوائف الدينية في فلسطين.

وردا على سؤال بشأن ادعاءات بملكية الكنيسة لما يسمى بـ"قبر داوود" المتضمنة في الاتفاق، قال إلكين إن أبالون هو الذي عالج هذه المسألة، بإشراك وزارة الداخلية ووزارة الأديان، وأن الاتفاق الأولى تم التوصل إليه استنادًا إلى وجهة نظر إيلي يشاي، وأن الأخير طلب إجراء تغييرات في الاتفاق، وجرى فتحه مجددًا في الفاتيكان.

ويشير إلى أن البابا فرنسيس لم يشترط زيارته للقدس في مايو (أيار) ٢٠١٤م بالتوقيع على الاتفاق، وإنما تأخر التوقيع عليه بسبب مطالبة الفاتيكان بإجابات واضحة على بعض القضايا المختلف عليها. كما ادعى أن الفاتيكان تنازل عن غالبية المطالب، وأنه جرى التفاهم بين الطرفين على إبقاء الاتفاق سرّيًا لتجنب الضغوط داخل الفاتيكان والتي قد تؤدي إلى تجدد المفاوضات ووضع مطالب جديدة.

وأكد إلكين على أن الحديث عن اتفاق أولي لداني أبالون وإيلي يشاي مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والداخلية، وأن ما قيل عن موافقة الكيان الصهيوني على نقل ملكية "قبر داوود" غير صحيحة.

ويدعي الأثاري الصهيوني يوأل اليتسور أن قبر داود يقع في الموقع الذي يطلق عليه الصهاينة "مدينة داود". ودفن فيه الملك داود وملوك آخرين لاحقين.

أما مينه بنتون وهي عضو في البلدية الصهيونية بالقدس ورئيسة فرع منظمة "إيمونا" فقالت: (إن هناك صراعًا رهيبًا مع الكنيسة على السيطرة على القدس. وأن الكنيسة تريد السيطرة على الموقع لإقامة الشعائر اليومية وحشده بالحجاج المسيحيين الأمر الذي يزعج المصلين اليهود في قبر داود).

وتواصل مينه بنتون: (أن الكاثوليك معنيون بتعزيز قوتهم في المدينة باعتبار أن الموقع مهم جدًا بالنسبة لهم، ويريدون الانفراد بالسيطرة عليه في إطار صراعهم للسيطرة على القدس). على حد تعبيرها.

أما الدبلوماسي الصهيوني يتسحاك مينرفي المتخصص في علاقات الكيان الصهيوني مع الفاتيكان، فيقول: (إن إسرائيل التزمت خطيًا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣م بإعفاء المؤسسات الدينية المسيحية من الضرائب، ولكنها لم تنفذ ذلك حتى اليوم، حيث أن مسؤولي وزارة المالية يؤكدون أن الحديث عن مبالغ طائلة وأنه

من المفضل ألا تنفذ إسرائيل الاتفاق. وما يمكن شراؤه بالمال أرخص من التنازل عن أملاك إستراتيجية ذات أهمية تاريخية لا يمكن استعادتها لاحقاً... إن العلاقات بين الطرفين مستقرة لكن الفاتيكان يقود عمليات تثير المشاكل بالنسبة لسيادة إسرائيل، ففي النشرات التي توزع على الحجاج المسيحيين لا يوجد أي ذكر لـ"السيادة الإسرائيلية".

ويضيف الدبلوماسي الصهيوني: (أن تعامل البابوات في الفاتيكان مع إسرائيل هو متحفظ" في أقل تقدير، وأنهم على استعداد لاستقبال رئيس الحكومة كيهودي وليس كإسرائيلي، وأن هناك فجوة كبيرة بين التعامل معه، وبين التعامل مع رئيس الحكومة الأردنية، على سبيل المثال. وفي المجال الديني فإنهم يشعرون بأنهم أقرب إلى الإسلام من اليهودية. وأن الإسلام ينتشر في أوروبا والكنيسة لا تمنع بناء مساجد جديدة).

وختم الدبلوماسي بانتقاد وزارة الخارجية في الكيان الصهيوني لأنها لا تشارك في المفاوضات مع الفاتيكان من أسماهم: (شخصيات يهودية ثقافية ودينية وفكرية وحاخامات لديهم أي عمق فلسفي أو ثقافي)، وأشار إلى أن مسئول الدائرة المسيحية بوزارة الخارجية: (درزي لا يفقه التاريخ).^{١٤}

الجدير بالذكر أن اليهود والنصارى قد تنازعا طويلاً على ملكية هذا الجبل خلال العصر المملوكي، وفي سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م منحه السلطان المؤيد شيخ إلى اليهود، لكن السلطان برسباي أصدر مرسوماً في الرابع من صفر ٨٣١هـ/ الرابع والعشرين من نوفمبر ١٤٢٧م بمنح الجبل للرهبان الفرنسيين الذين شيدوا به ديراً، ثم ما لبث اليهود أن سيطروا على المكان مرة أخرى سنة ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م، وظل المكان محل تنازع بين الطرفين حتى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني الذي شيد به مسجد النبي داود عليه السلام سنة ٩٣٦هـ/ ١٥٢٩م.^{١٥}

وبعد قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨م صنفت المنطقة التي يوجد فيه المسجد على أساس أنها منطقة حرام بين القدس الغربية المحتلة والقدس الشرقية التي كانت تحت السيادة الأردنية، وظل المسجد مغلقاً منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى احتلال القدس الشرقية بعد عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، فاستولى الصهاينة على المسجد، وحولوا طابقه السفلي إلى كنيس، وطابقه العلوي إلى كنيسة، وقامت قطعان من الصهاينة في السابع عشر من ذي الحجة ١٤٢٨هـ/ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧م بمحاولة هدم قبة المسجد.^{١٦}

١٤ - عرب ٤٨

١٥ - صالحية، محمد عيسى: فتويان بشأن القدس وقبر النبي داود عليه السلام لكامل الدين محمد بن أبي شريف المقدسي (عمان ٢٠٠٠م). ص ١٩-٣٢

١٦ - يوسف، فرج الله أحمد: مساجد فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني. (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١١م) ص ١٤٤-١٤٧.

في بداية يناير (كانون الثاني) ٢٠١٣م وللمرة الثانية خلال أسبوعين قام الصهاينة باقتحام مسجد النبي داوود التاريخي العريق الواقع في حي آل الدجاني جنوب غرب المسجد الأقصى المبارك، وتم تكسير الواجهات الثلاث التابعة للمسجد وهي من بلاطات القيشاني، والرخام، ويرجع تاريخها الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، واستولى الصهاينة منذ زمن على الطابق الأول وحولوه إلى كنيس. وقام فد من مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بزيارة المسجد لمعاينة الضرر الذي لحق به، ووصف رئيس المؤسسة الاعتداء بالجبان، مشيراً إلى أنه ينضوي ضمن سلسلة الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية في القدس بشكل عام، والجدير بالذكر أن المسجد تعرض عدة مرات لاعتداءات متكررة، مما يشير إلى تعمّد استهدافه ومحاولة طمس معالمه الإسلامية، وتحويله إلى مزار تلمودي وتوراتي. وكانت الهيئة الإسلامية العليا، ودائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعائلة آل الدجاني في مدينة القدس أكدت أكثر من مرة أن المسجد وما يتبعه من زوايا، ومقابر ملحقة به وقف إسلامي خالص.^{١٧}

ذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في بيان أصدرته في الثاني من أغسطس (آب) ٢٠١٣م أن الصهاينة يضعون اللمسات الأخيرة لتهدويد مسجد النبي داوود في القدس، وتحويله إلى كنيس فتم طمس جميع المعالم والآثار الإسلامية في المسجد حتى أنهم قاموا بنزع بلاطات الرخام، والقيشاني العائدة للعصر العثماني والتي كانت تزين جدران المسجد، وبمناسبة اكتمال مراحل تهدويد المسجد وتحويله إلى كنيس أقام الصهاينة حفلاً حضره حاخامات وشخصيات صهيونية.^{١٨}

قالت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في بيان أصدرته في ٢٧ أغسطس (آب) ٢٠١٣م أن السلطات الصهيونية وفي مقدمتها إدارة الآثار، وإدارة حماية شؤون الأماكن المقدسة اليهودية تقوم باستكمال مراحل تهدويد مسجد النبي داوود في القدس وتحويله إلى كنيس، وتم نزع واجهات الرخام التاريخية الداخلية والخارجية للمسجد والتي يعود تاريخها إلى العصر العثماني، ووضعت بالمسجد مكتبة تحوي كتباً توراتية ومقاعد لأداء الطقوس التلمودية في تأكيد لتحويل المسجد إلى كنيس.^{١٩}

عين مريم: أكد بيان صادر عن رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس بالقدس المطران عطا الله حنا في يوليو (تموز) ٢٠١٠م أن بلدية الاحتلال في القدس الغربية قامت بهدم معالم أثرية مسيحية من الفترة البيزنطية عثر عليها في عين مريم العذراء بعين كارم بالمدينة خلال تنقيبات قامت بها إدارة الآثار الصهيونية في الفترة من يوليو ٢٠٠٩م إلى فبراير ٢٠١٠م.^{٢٠}

^{١٧} - مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

^{١٨} - مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

^{١٩} - مؤسسة الأقصى للوقف والتراث

^{٢٠} - عرب ٤٨

وتعد عين مريم العذراء من أهم الأماكن المقدسة للمسيحيين في فلسطين، ويزورها نحو مليون سائح سنويًا، وبالرغم من ذلك رفضت وزارة السياحة وبلدية القدس الحفاظ على هذا الموقع الأثري، ويتم بناء مخازن خاصة بالبلدية على الموقع الأثري.^{٢١}

وردًا على الانتهاكات المتوالية للأوقاف والمقدسات في القدس وقعت العشرات من المؤسسات والهيئات العاملة في عموم القارة الأوروبية على عريضة تطالب دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالتدخل الفوري من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك، معلنة في الوقت ذاته عن سلسلة فعاليات في العديد من المدن الأوروبية في الذكرى السابعة والأربعين لاحتلال القدس، يوم السابع من حزيران (يونيو).

وحدّرت العريضة: (من تسارع خطى الاحتلال الإسرائيلي في تهويد مدينة القدس المحتلة في خطوة لترسيخ القدس كعاصمة لدولة الاحتلال، مطالبة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة "بفرض عقوبات على السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تشويه التراث التاريخي لمدينة القدس)، مؤكدة في الوقت ذاته على أن القدس: (هي مدينة عربية لها تاريخ حضاري إسلامي ومسيحي طويل وممتد وغير منقطع وغني بالتراث).

وأشارت العريضة إلى أن: (للقدس قيمة دينية كبيرة للمسلمين والمسيحيين في العالم. فبالنسبة للمسلمين الفلسطينيين بل والمسلمين في العالم فإن دولة الاحتلال تنوي تدمير مسجد الأقصى ومحو الطابع العربي والمسلم عن القدس، ويجب ردع هذه الانتهاكات والعمل على وقفها فوراً. وبالنسبة للمسيحيين ففيها كنيسة القيامة ذات المكانة المقدسة العالية لديهم).

وشددت على أن: (الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وسياسة طرد السكان وتدمير التراث التي تستهدف الشعب الفلسطيني في القدس، تهدد السلم الإقليمي بل والعالمية. وهي تجر المنطقة بكاملها إلى اضطرابات عن طريق السياسات العنصرية المتمثلة في الاحتلال وسياسة التدمير... الواقع يشير إلى أن التطهير العرقي هدفه كان تحديد وتقليل عدد سكان مدينة القدس من الفلسطينيين، وتطبيق خطة إسرائيل بإنشاء مدينة القدس الكبرى وضم المستوطنات إليها، وكلها إجراءات غير قانونية، وجعل مدينة القدس العاصمة السياسية والإدارية لدولة الاحتلال).

وأكدت أن قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة جدار الفصل العنصري: (تم استخدامه كأداة للتطهير العرقي ضد الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود بلدية القدس عن طريق دفعهم للرحيل إلى ما وراء الجدار إلى شمال وشمال شرق المدينة، حيث أدت هذه السياسة لإخراج مائة ألف مواطن من فلسطيني القدس. وبناء على

ذلك ووفقا للقانون الإسرائيلي، يفقد مواطن القدس كل حقوق الإقامة في القدس بعد سبع سنوات بموجب قوانين إسرائيل العنصرية).

كما رصدت العريضة ممارسة الاحتلال: (سياسات تعسفية بحق الفلسطينيين من أهل القدس مثل سياسة الأبعاد وسحب الهويات، ومنع الزواج من غير المقيمين في القدس، وحبس أعضاء التشريعي ممثلي الشعب الفلسطيني في القدس وهدم المنازل. كما دأبت سلطات الاحتلال على استخدام "قانون التخطيط والبناء، والذي تم تطبيقه على القدس منذ عام ١٩٧٦، والذي ساهم في تحويل قرابة ٤٠ في المائة من القدس الشرقية خاصة المناطق الخضراء الى مستوطنات، وذلك لمنع الفلسطينيين من البناء عليها، مثل جبل أبو غنيم والذي تم تحويله لمستوطنة "هارحوما).

وأشارت العريضة الأوروبية إلى أنه في عام ١٩٧٣م قامت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس، بقيادة رئيس الوزراء آنذاك غولدا مائير باتخاذ قرار للإبقاء على نسبة الفلسطينيين من مجموع السكان الذين يعيشون داخل حدود بلدية القدس الشرقية والغربية ٢٠ في المائة. وعلى الرغم من التدابير المذكورة، ازداد عدد السكان الفلسطينيين حيث يشكل عدد الفلسطينيين اليوم نسبة ٣٥ في المائة من مجموع السكان، والتي دقت جرس الإنذار لدى صناع القرار الإسرائيلي مما دفعهم لاعتماد خطة بديلة وهي إنشاء القدس الكبرى من خلال ضم عدد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إليها بالرغم من أنها خارج حدود بلدية القدس القديمة، وبالتالي تغيير نسب السكان.

من بين المؤسسات الموقعة على العريضة: أوروبيون لأجل القدس، وحركة التضامن الدولية، ومؤسسة أوروبا فلسطين الفرنسية، والاتحاد من أجل فلسطين-فرنسا، والأمانة العامة لمؤتمر فلسطيني أوروبا، ومؤسسة التضامن البوسنية، ومركز العدالة في السويد، ومؤسسة الحق الأيرلندية، ومؤسسة التضامن البلجيكية، واتحاد الهيئات الإسلامية في إيطاليا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والمركز العربي اليوناني للثقافة والحضارة.^{٢٢}

قريتي إقرث وكفر برعم بقضاء حيفا: بدعوة من لجنة أهالي قرية كفر برعم، ولجنة قرية إقرث (القريتين المهجرتين منذ سنة ١٩٤٨م) جرت في الرابع من أغسطس (آب) ٢٠١٢م تظاهرة شعبية حاشدة شارك بها المئات تأييداً لمطلب الأهالي المتواصل دون انقطاع منذ أكثر من ٦٤ سنة بالعودة إلى قريتهما اللتين هُجراَ منهما بوعد رسمي بالعودة بعد أسبوعين الأمر الذي لم تنفذه الحكومات والمحاكم الصهيونية حتى اليوم. وقد شارك في التظاهرة بالإضافة إلى أهالي القريتين عدد كبير من المؤيدين والمتضامنين مع قضية المهجرين، وعدد من أعضاء الكنيست العرب.

واجتمع المتظاهرون في ساحة عامة حيث أقيمت كلمات عدة ومنها: كلمة الدكتور إبراهيم عطاءه رئيس لجنة أهالي إقرث، والمطران عطاءه حنا، وأعضاء الكنيسة: د.حنا سويد، ود.جمال زحالقة، والأستاذ/أيمن عودة، والأب يوسف يعقوب، والأب سهيل خوري، والسيد/خيراردو لبيو، والسيد/إلياس جريس رئيس لجنة أهالي كفر برعم.

وقد حيا المتحدثون صمود أهالي القريتين على مدى أكثر من ستة عقود، وألقوا باللوم الشديد على سياسة الحكومات الصهيونية المتعاقبة على إصرارها المتواصل بعدم السماح بعودة المهجرين، بالرغم من اعترافها بحقهم، وبالرغم من قرارات المحكمة العليا في الكيان الصهيوني بهذا الشأن، كذلك دعوا إلى مواصلة النضال من أجل عودة المهجرين وأعربوا عن استمرار دعمهم السياسي والمعنوي والشعبي في هذا المجال.

كفر برعم: قرية عربية فلسطينية مسيحية أمر سكانها في ١٩٤٨م بمغادرتها لمدة أسبوعين. وحتى الآن ما زالوا مهجرين في وطنهم. وقد صودرت أراضيهم ودُمّرت قريتهم سنة ١٩٥٣م. وما زالت السلطات الإسرائيلية تُصر على منع المهجرين من العودة إلى قريتهم وأراضيهم.

كان عدد بلغ عدد سكانها سنة ١٩٤٨م ١٠٥٠ نسمة. ويبلغ عددهم الآن حوالي ٣٠٠٠ نسمة، مهجرين في: قرية الجش، ومدينة حيفا، ومدينة عكا، وقرية المكر، ومدينة الناصرة، ومدينة القدس، وبلغت مساحة أراضي كفر برعم في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ١٢٢٥٠ دونماً، (منها حوالي ١٢٠٠ دونم وقف لكنيسة السيدة في كفر برعم). وقد صادرتها حكومة إسرائيل سنة ١٩٥٣م. وتستعمل المستوطنات الصهيونية القائمة عليها (موشاف دوفيف) والمجاورة لها (كيبوتس برعام، وكيبوتس ساسا، القائم على أراضي قرية سعسع العربية المدمرة) أقل من ٢٠٠٠ دونم للبناء وللزراعة، وما تبقى (١٠٢٥٠ دونم) فقد تحوّل إلى أراضي وعريّة شائكة، ويُستعمل رسمياً كمراع لأبقار المستوطنات.

في فبراير (شباط) ٢٠٠٢م وبعد سنوات من النضال أمام المحاكم ومواجهة الحكومات الصهيونية المتعاقبة اقترحت الحكومة الصهيونية دفع تعويضات مالية للمهجرين مقابل أراضيهم (٥٦٠ ألف شاقل لدونم البناء). وقد رفض مهجرو كفر برعم، وأكدوا أن لا بديل لحقهم في العودة إلى قريتهم وأراضيهم وبيوتهم المدمرة.

مقبرة كفر برعم: تعود بداية استعمال المقبرة الحالية إلى سنة ١٩٠٣م، وكان فارس حنا فرحات أول من دُفن فيها في العاشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٠٣م، بقيت مساحة المقبرة على حالها كما كانت حتى سنة ١٩٤٨م عندما هُجّر أبناء كفر برعم، وقد منعت السلطات العسكرية منذ ذلك التاريخ أبناء كفر برعم من الوصول إلى المقبرة ودفن أمواتهم فيها، ولذا تمّ دفنهم في أماكن تواجدهم وخاصة في مقبرة قرية الجش.

بعد حرب ١٩٦٧م عاود الأهالي المهجرين داخل الوطن، دفن أمواتهم في مقبرة كفر برعم، وفي بعض الحالات تمّ نقل ودفن جثامين بعض المتوفين من مهجري كفر برعم الذين وافتهم المنية خارج الوطن ليدفنوا في التراب الذي سبقهم إليه آبائهم وأجدادهم.

تزايدت مساحة المقبرة منذ ١٩٦٧م وحتى اليوم قرابة أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل التهجير، وقد كانت وما تزال كل عملية توسيع بمساحتها مقرونة بأخذ وردّ مع دائرة الآثار ودائرة الأراضي في الكيان الصهيوني، حيث أن الأراضي الواقعة حولها تعتبر مصادرة بنظر القانون.

بالرغم من وقوعها بجانب شارع رئيسي تتعرض القبور فيها من مرة إلى أخرى لعمليات تخريب وتدنيس، ولم تفلح الشرطة حتى الآن بوضع يدها على الجناة. **إقرت أو إقرث:** هي قرية عربية فلسطينية مسيحية كانت تابعة لقضاء عكا، وتبعد عن مدينة عكا حوالي ٢٥ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي. كان من المقرر أن تكون جزءاً من الدولة العربية في التقسيم الذي اعتمده الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧م، إلا أن الصهاينة استولوا عليها خلال حرب ١٩٤٨م، وقد لجأ سكانها جميعاً إلى لبنان وإلى القرى الفلسطينية المجاورة بعد أن طردتهم العصابات الصهيونية بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٥١م.

يوجد على أرضها الآن مستوطنات صهيونية هي: شومرا التي تأسست سنة ١٩٤٩م، وغورن سنة ١٩٥٠م، وإيفن مناحم ١٩٦٠م، وغورنوت هغليل سنة ١٩٨٠م.

كنيسة الروم الكاثوليك في إقرث: بنيت الكنيسة سنة ١٨٧٥م على أنقاض كنيسة أخرى سبقتها كانت قد بنيت سنة ١٦٣٥م يصل طول الكنيسة إلى ١١ متراً وعرضها ٩.٥ متراً تعلوها في مركزها قبة سداسية الشكل قطرها ٢٢٠ سنتماً. يرتفع ناقوس الكنيسة فوق زاويتها الجنوبية الغربية. شمل ملك الوقف مبنى الكنيسة وثلاث بيوت على الحائط الشمالي من الكنيسة والأنطش الذي كان مؤلفاً من طابقين وبئر ماء وأرض وقف تصل مساحتها إلى ٨٢٤ دونماً.

وفي ١٧ أبريل (نيسان) ٢٠١٢م أحتمل أبناء إقرث بعيد الفصح في الكنيسة ورعى الاحتفال الأب سهيل خوري خادم كنيسة إقرت وراعيها، وكان يوماً مشهوداً لأبناء إقرث الصامدين العائدين إلى قريتهم ومقدساتهم بإذن الله.^{٢٣}

قرية البصة: تقع في قضاء عكافي الأول من مايو (أيار) ٢٠١٤م أقدمت بلدية شلومي (مستوطنة صهيونية مقامة على أراضي قرية البصة المحتلة سنة ١٩٤٨م) على إغلاق كنيسة قرية البصة للروم الأرثوذكس ووضعت شارة على الباب تنبّه من خطورة المكوث في الكنيسة، وجاءت هذه الخطوة العنصرية لمنع مهجري قرية البصة ومواطنين آخرين من زيارة الكنيسة ومحاولة ترميمها أو إقامة طقوس فيها.

^{٢٣} - لجنة أهالي إقرث، لجنة أهالي كفر برعم، فلسطينيو ٤٨ "سمير أبو الهيجاء"

وجاء في بيان صادر عن جمعية إحياء تراث البصة: (لقد جُنَّ جنون العنصريين في مدينة شلومي التي أقيمت على أرض البصة لرؤية طقوس عائلية دينية تعقد في الكنيسة في الأونة الأخيرة. وقبل عدة سنوات منعهم من ترميم المسجد وزيارته وها هي اليوم تمنعهم من ترميم الكنيسة وزيارتها).

وفي أواخر شهر أبريل (نيسان) ٢٠١٤م تعرض المشاركون في مراسم عماد أجريت بالكنيسة لاعتداء عنصري عنيف من متطرفين صهاينة، وقال الصحافي زهير متى لموقع "عرب ٤٨" إنه كان يصور مراسم عماد لأحد أصدقائه من قرية أبوسنان، في كنيسة الروم الأرثوذكس وخلال الصلاة تجمع عدد كبير من الصهاينة قبالة الكنيسة وبدؤوا بإطلاق صفارات السيارات وتوجيه الشتائم والعبارات النابية اتجاه المصلين. وقال متى إن المتطرفين كانوا يصرخون في وجوه المصلين: (هذه دولتنا المسيحيون قتلة، أنتم من ارتكبتم المحرقة وتفرحون في ذكرى محرقتنا اخللوا).

وخلال هذا الضجيج الذي أحدثه المتطرفون اقتربت امرأة من زهير متى ودفعته أرضاً واختطفت الكاميرا من يديه وقامت بتكسيها.

ويقول زهير متى: (واجهت خلال عملي العديد من مظاهر العنصرية المأفونة، ولكن ما حدث اليوم، يمكن وصفه كما يقولون بأنني "تعلمت العنصرية على جلدي"... إن العنصرية ضد العرب في البلاد أصبحت متفشية في كل مكان وهي لا تميز بين عربي مسلم أو عربي مسيحي، عربي غني أو عربي فقير، وإنما هي ضد العرب كأفراد وكجماعة وضد مقدساتهم الإسلامية والمسيحية على حد سواء).

يأتي هذا مترامناً مع توجيه متطرفين صهاينة رسالة تهديد للمسيحيين الفلسطينيين بالقتل إن لم يغادروا الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م في غضون أسبوع من الآن.

وأوضحت المصادر أن شخصاً مجهولاً قد وصل مساء الاثنين ٢٨ أبريل ٢٠١٤م إلى وصل الليلة الماضية إلى منزل المطران بولس ماركوتسو. النائب البطريركي اللاتيني العام في فلسطين، وسلم رسالة تتضمن تهديدات ضده وضد المسيحيين، وجاء فيها: (إن معكم مهلة للخروج من أرض إسرائيل على رجال الدين المسيحيين بدءاً من البطريرك وحتى العاملين في الكنائس "ماعدا كنيسة البروتستانت والإنجيلية" وكل من يعتبر نفسه مسيحياً، إيصال فحوى الرسالة عبر وسائل الإعلام لإخبار المسيحيين أنهم ملزمون بترك البلاد حتى يوم ٢٠١٤/٥/٥م، وكل ساعة تأخير ستكلفهم حياة ١٠٠ شخص من بين المسيحيين التابعين للكنائس المقصودة).

وأعلنت شرطة الاحتلال أنها اعتقلت مستوطناً صهيونياً يقيم في مدينة صفد تشتهر فيه بأنه ضمن مجموعة مسؤولة عن إرسال الرسالة.^{٢٤}

ولكن لماذا استننت الرسالة الصهيونية (كنيسة البروتستانت والإنجيلية)؟

في العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي مزج أتباع المذهب البروتستانتي بين نبوءة دانيال في العهد القديم، ورؤيا يوحنا في العهد الجديد.. وخلصوا إلى أن فلسطين بوصفها الأرض المقدسة، ستشهد الهزيمة الحاسمة للقوى المناهضة للمسيح في هرمجدون (جبل مجدو)، وأن المسيح سيعود إلى هناك ليحكم أتباعه ألف سنة.. ولكي يتم تحقيق هذه النبوءة لابد من عودة اليهود إلى فلسطين. ولذا فليس مستغرباً أن من أسس الكيان الصهيوني هي بريطانيا البروتستانتية، وتكلفت ولا تزال برعايته الولايات المتحدة الأمريكية البروتستانتية^{٢٥}.

قرية معلول: بقضاء الناصرة لم يبق من معالم القرية إلا مسجد وكنيسة، ويستخدمها الصهاينة حظائر للأبقار. ويصف وليد الخالدي حالها بقوله: (ولا يزال المسجد قائماً، ومثله الكنيسة، ويستعمل سكان كيبوتس كفار هجوريش هذه الأماكن الثلاثة زرائب للبق)^{٢٦}.

قرية المجيدل: بقضاء الناصرة عرض الصهاينة في سنة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م على مسيحي القرية العودة إليها لكنهم رفضوا ما لم يسمح لإخوانهم المسلمين بالعودة معهم، وظل مسجد القرية مغلقاً حتى هدمه الصهاينة سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، وكان يعرف باسم مسجد الهدى، ولا تزال الكنيسة الكاثوليكية بالقرية مغلقة^{٢٧}.

كنيسة دير الكرميليت في حيفا: تستمر البلدية الصهيونية بحيفا في سياستها بإقصاء المواطنين العرب داخل المدينة، وإخفاء معالمهم الثقافية والحضارية والدينية عبر العديد من المخططات التي تهدف بداية إلى طمس معالم المدينة العربية والإسلامية، فتحاول جاهدة الاستمرار بالتخطيط والبناء في الأماكن التاريخية، والتصرف بالأوقاف وأماكن اللاجئين التي استحوذت عليها المؤسسة تحت بند أملاك الغائبين.

فمع بداية شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤م بدأت تنتضح معالم قيام شركة صهيونية خاصة برعاية بلدية حيفا ومباركتها لإقامة مشروع سكني ومركز تجاري يضم بداخله عدة ملاهي ليلية وقاعات عرض في المنطقة الواقعة ما بين مسجد "الجرينة" وكنيسة "دير الكرميليت"، ويهدف المخطط الصهيوني إلى طمس معالم المدينة الإسلامية في حيفا، وإخفاء المعالم الدينية برفع بانيان كبير وضخم يخفي مسجداً وكنيسة.

٢٥ - يوسف، فرج الله أحمد: التنقيبات الصهيونية في القدس ١٩٦٧ - ٢٠٠٧م. (الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٨م).

٢٦ - الخالدي وآخرون، وليد: كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨م وأسماء شهدائها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، بيروت ٢٠٠١م). ص ٦٨١

٢٧ - بابه، إيلان: التطهير العرقي في فلسطين (ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٧م). ص ١٨٢

وقال المحامي خالد دغش. عضو لجنة متولي وقف الاستقلال في حيفا، والذي يترافع قضية الاعتراض على إقامة المركز التجاري: (إن فلسطين بأغلبيتها أملاك وقف قبل النكبة كان هنالك المجلس الإسلامي الأعلى والذي كان يشرف على كافة أموال الوقف في فلسطين، وبعد النكبة تم اعتبار أوقاف المجلس الإسلامي الأعلى أموال غائبين، ويديرها يديرها مجلس أمناء يقوم بتعيينه رئيس الدولة).

وتابع: "هنالك العديد من الأملاك التي لم يستطع مجلس الأمناء السيطرة عليها بسبب تواجد مالكيها والقائمين عليها في البلاد مثل وقف الاستقلال، وتشكل في هذا الوقف "لجنة متولين" لإدارة شئون الوقف الذي لم تستطع السلطة السيطرة عليه وتحويله للجنة الأمناء).

وأضاف خالد دغش: (إن مسجد الجرينة بقي لسنوات عديدة في عداد أملاك الغائبين بسبب عدم البحث عن الأوراق ورفع اليد عنه ولجان أولياء قديمة لم تقم بالعمل المناسب لإعادة المسجد لوقف الاستقلال، ويحتاج تحرير الأوقاف للكثير من العمل القانوني والخرائط والبحث المستمر، وتحرير الأوقاف هو تحرير لما قامت الدولة بمصادرتها من أموال الأوقاف الإسلامية والتي تشكل الكثير من الأراضي والمسكن التي خصصها الوقف في حينه لخدمة الجمهور والمحتاجين).

وعن الحملة التي تشنها البلدية وشركات خاصة على المسجد والكنيسة قال خالد دغش: (إن طول هذا المبنى وضخامته يشكل هجوماً واضحاً وصريحاً على المعالم الدينية للمدينة، فيما وحسب التخطيط الذي رأيناه، سيتم إحداث تغيير في مدخل الكنيسة وهدم درج وحائط لتغيير جهة الدخول إلى الكنيسة تحت إدعاء تجميل الكنيسة وترميمها، ولكن في الحقيقة أن هذا التغيير يصب في مصلحة المركز الذي ينوون إقامته في المنطقة ... تبقى مشكلة أكبر، وهي المس بالمشاعر الدينية والأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في المنطقة، فسيشمل هذا المركز ملهى ليليًا وهذا ما يتعارض كلياً مع مشاعر المصلين وقدسية المكان بإقامة ملهى ليلي بجانب أماكن مقدسة يتوافد عليها المصلون هو أمر في غاية الخطورة وغير مقبول بالإضافة إلى أزمة الموقف وحركة السير التي ستضيق أكثر على المصلين في حال تمت إقامة المركز الضخم بجانب المسجد والكنيسة).

ويقول إمام مسجد الجرينة. الشيخ رشاد أبو الهيجا: (جزء من هذا المشروع والمخطط هو لإقامة فندق بجانب المسجد، وتخوفنا الأساسي والكبير هو منع صوت الأذان فنحن نعاني اليوم من المراكز الحكومية المحيطة بالمسجد، والتي طالب العديد من المسؤولين فيها بخفض صوت الأذان، ونتوقع في حال إقامة فندق أن يطلب منا إسكات صوت الأذان وهذا تخوفنا الأكبر، فالأذان هو إحدى الشعائر الدينية التي لا يمكن إسكاتها، والتخوف الآخر من المشروع هو إقامة ملاهي ليلية وأماكن لهو بجانب المسجد، وهذا ما رأيناه وعانينا منه في مسجد الاستقلال، فبعد أن سمحت البلدية بإقامة العديد من الملاهي الليلية بجانب مسجد الاستقلال أصبحنا نعاني من

الشباب التمل الذي يخرج من الملاهي في أوقات الصلاة، بالإضافة إلى الموسيقى والتصرفات غير الأخلاقية من قبل الشباب الذي يمضي وقته في الملاهي، وتشويشه على جو الإيمان في الأماكن المقدسة، إقامة ملهى ليلي بجانب المسجد هو أمر في غاية الخطورة، ونحن لا نستغرب أن يقوم القائمين باستغلال باحات المسجد).

وبقول المعماري. عروة سويطات: (المركز التاريخي الفلسطيني لمدينة حيفا يتعرض لهجمة تخطيطية شرسة غير مسبوقه يجب التصدي لها الآن، من خلال عدّة مخططات تهدف إلى استمرار الغبن التاريخي وتحويل المركز التاريخي والمعالم الفلسطينية والأوقاف وآثار دمار النكبة والأحياء المهمّشة إلى مجوهرات اقتصادية وسياحية لصالح رأس المال وبدعم وتواطؤ من بلدية حيفا وشركة "عميدار" الحكومية التي تدير أملاك اللاجئين الفلسطينيين التي تمّ الاستيلاء عليها منذ النكبة، فالتصدي لهذه المخططات مسؤولية تاريخية نحو الأجيال القادمة" ... لا يمكننا السكوت على وضع تاريخنا ومستقبلنا بأياد يهّمها الربح وطمس معالمنا، هم يريدون المال ونحن نريد الهوية، هم يريدون سياحة الفنادق ونحن نريد سياحة جماهيرية بديلة تحترم تاريخ المدينة الفلسطينية وتطور سكانها الأصليين وتحول الأحياء التاريخية العربية من أحياء مهمّشة إلى مراكز تاريخية وثقافية متطورة ومراكز جذب اجتماعي وسكني وسياحي وثقافي في المنطقة دون المسّ في حقوق السكان أو في نبض المكان وهويته).^{٢٨}

المقبرة المسيحية في عكا: شهد الأول من مارس (آذار) ٢٠١٤م قيام أبناء الحركة الإسلامية من شفا عمرو، والمغار، وعرابة، والريحينية بتنظيف المقبرة المسيحية بمنطقة عين الست في مدينة عكا، في خطوة تؤكد على أصدق معاني التضامن بين أهالي عكا المسلمين والمسيحيين، من خلال القيام بأعمال تطوعية في المقبرة مثل: زراعة الورود، وتنظيف الأشجار وتقليمها، وكان في استقبال المتطوعين أبوفؤاد مسئول المقبرة.

وفي حديث مع سالم أطرش أحد المتطوعين : (نحن نشكر كل الشباب والمشاركين والقائمين على هذا المعسكر، الذي يدل على المحبة والتآخي، ويقطع الأصوات النشاز التي تنادي لتفريقنا إلا أننا شعب واحد).
وقال نسيم بدارنة أحد المتطوعين : (شعارنا في هذا المعسكر أننا مع عكا، ومن أجل عكا بكل سكانها مسيحيها ومسلميها، ونحن شعب واحد نحمل رسالة واحدة، وهي رسالة البقاء والتجذر على أرضنا هذا المعسكر يقطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية التي تحاول من خلال قوانينها أن تفرق بين أبناء هذا الشعب الواحد).
(فلسطينيو ٤٨؛ مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)

مقبرة يافا الأرثوذكسية: قام مجهولون فجر يوم الخميس ١٣ يونيو (حزيران) ٢٠١٣م بالاعتداء على المقبرة الأرثوذكسية في مدينة يافا وتم تجطيم بعض القبور وكتابة شعارات عنصرية تدعو للانتقام من العرب، كما كتبت نفس العبارات على منزل رئيس الجمعية الأرثوذكسية في يافا. بيتر حبش، وبيت قاضي محكمة الصلح في يافا. القاضي خالد كبوب. وسجلت كتابات عنصرية على بعض البيوت في حي الجبلية، بالإضافة إلى تمزيق إطارات عدد من السيارات في الحي.^{٢٩}

المراجع

- بابه، إيلاّن: التطهير العرقي في فلسطين (ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٧م).
- الخالدي وآخرون، وليد: كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨م وأسماء شهدائها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، بيروت ٢٠٠١م).
- صالحية، محمد عيسى: فتويان بشأن القدس وقبر النبي داود عليه السلام لكمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي (عمان ٢٠٠٠م).
- مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٤ (الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥م)
- يوسف، فرج الله أحمد: اغتصاب تاريخ فلسطين وآثارها. (كتاب المؤتمر الثامن للاتحاد العام للآثاريين العرب، القاهرة ٢٠٠٥م).
- يوسف، فرج الله أحمد: التنقيبات الصهيونية في القدس ١٩٦٧ - ٢٠٠٧م. (الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٨م).
- يوسف، فرج الله أحمد: مساجد فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني. (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١١م).
- صحيفة السفير.
- عرب ٤٨
- فلسطينيو ٤٨
- قدس برس.
- مؤسسة الأقصى للوقف والتراث.